والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال
الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل حملا اي المحمولية
على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له و فعل المعلل به اعني جاز و
بيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام
بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا
الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل
بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يتغير والتخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه
حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كلواحد منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على
على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها
لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون
الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب
زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها
سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز

١٠٥

ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم
لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف
تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على
الاجوبة من استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص
على موافقة بعض الشارحين وذلك ان تحمل كلواحدة منهما اشارة
الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف المجرد
عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه يتوسط
العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب

Copyright © King Saud University